جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

آراءُ النُّحَاةِ في العَطفِ على الضَّميرِ عند المَكُّودِي من خلال شرحهِ لألفيةِ ابنِ مالك

إعداد

د/ حمزة آدم يوسف حسن
أستاذ النَّحو والصَّرف – المشارك
جامعة كردفان – كلية التربية – السودان

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠٠أكتوبر)
(الجزء الخامس (١٤٤٥هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

أراء النحاة في العطف على الضمير عند المكودي من خلال شرحه لألفية ابن مالك

حمزة ادم يوسف حسن
قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة كردفان، السودان .
البريد الإلكتروني: *Hamza1213oussef@gmail.com*

الملخص:

إنَّ قضية العطف على الضمير من القضايا التي شغلت تفكير النحاة والمعربين، فكثرت فيها الاختلافات وتباينت حولها الآراء، ويعود سبب هذا الاختلاف والتباين إلى وجود طائفة من الشواهد القرآنية والعربية الفصيحة، فهدف هذا البحث الموسوم بـ: آراءُ النحاة في العطف على الضمير عند المكُّودي من خلال شرحه لألفية ابن مالك، لشرح هذه القضية واستيضاحها وتفنيد آراء النحاة حولها، ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتتبع الآراء النحوية وتحليليها والتعرُّف على الراجح منها، وقد أمكن ذلك من التوصل إلى عددٍ من النتائج، منها: كشف البحث عن تميُّز المكُّودي بالدقة في نقل الآراء والقدرة على إبداء الأحكام والحرص على متن الألفية من حيث المناقشة والتحليل، إنَّ القول في العطف على الضمير المرفوع المستتر من غير تأكيد لم يسلم من كثرة الاعتراضات عليه واتهامه بالضعف، لا يوجد اختلاف بين النحاة في مسألة العطف على الضمير المنصوب، كما لا يوجد اختلاف في مسألة توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل مرفوعه ومنصوبه ومخفوضه، إنَّ العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض هو الرأي الراجح لسلامته من كثرة الاعتراضات عليه وهو قول الكوفيين وبعض البصريين، لم يعترض المكُّودي على العطف على الضمير المرفوع والمخفوض، وإنَّما نبّه إلى أمورٍ جديرة بالوقوف عندها، لم يحدد النحاة الفاصل بشكلٍ دقيق ولكنّهم توسعوا في هذه الفواصل التي تسد مسد الضمير الذي يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

الكلمات المفتاحية: المكودي, ألفية ابن مالك, العطف على الضمير المرفوع, العطف على الضمير المنصب, العطف على الضمير المخفوض.

Grammarians' opinions on the conjunction of the pronoun according to Al-Makudi through his explanation of Ibn Malik's Alfiyya

Hamza Adam Youssef Hassan
Department of Arabic Language, College of Education, University of Kordofan, Sudan.

E-mail: *Hamza1213oussef@gmail.com*

Abstract:

The issue of the Matoof to pronoun is one the affairs that took thinking of all the grammarians and its differentiate increased and various ideas are around it. The reasons of these differentiate and variety due to some of sectors from Quran and advance Arab .The aims of this study discriminate by grammarians ideas of Matoof pronoun In Makuody through his explanation of Alfia of Ibn Malik, to explain this issue and its meaning and execute the ideas of grammarians and to show the ideas of grammarians around it .The study used the descriptive analytical method for tracing the ideas of grammarians and analysis and identifying the correct one .that can be reached different results: some of it. the research explore of discriminate and accurate of Kudy in transmit of ideas and ability of transfer of rules and keep of Mitan of Alfia from discussion and analysis in saying that in Matoof of hidden pronoun without insurance not safe from refusal and it accused by weak. No differentiate between grammarians in the issue of Matoof of pronoun that Mansoub .Also no differentiating in the issue of the insurance of pronoun that connect with pronoun with pronoun that separated pronoun (Marfou, Mansoub ,Makhfooud) The Itf for pronoun that Makhfooud is without repeat the Khafite that is the correct ideas for its correct from its refusal .So the Kufieen and some of Basireen were not refuse the Kody in his reflect pronoun that is

Marfou and Mansoub but mentioned some issue necessary to be noticed by grammarians . The grammarians do not limited the separation accurately but they expansion to reaching for this separation that support the pronoun that separate between Matoof and Matoof on it.

Keywords: ***Alkudi , Alfa Ibn Malik , Pronuon Marfu, Pronuon Mansoub, Pronoun Makhfout.***

المقدمة

الحمدُ لله العلي الكبير والصلاة والسلام على سيدنا محمَّد البشير النذير وعلى آله وصحبه ذوي الدرجات والقدر الوفير إلى يوم الدين، وبعد:

لاشك أنَّ الفكرة الأساسية لعلم النَّحو كانت وليدة لتفشي ظاهرة اللحن، فأصبحت الغاية من هذا العلم هي التحقيق والتصحيح، ومن أجل ذلك كلَّه اهتمت العرب اهتماماً كبيراً بتهذيب الألفاظ كما اهتم العلماء بقضية الإعراب لأنّه الطريق إلى إظهار الأغراض والمرامي وذلك خدمةً للمعاني، فجاء عنوان هذا البحث: آراء النحاة في العطف على الضمير عند المكُّودي من خلال شرحه لألفية ابن مالك؛ لأنَّ العطف يندرج تحت باب إصلاح اللفظ ويُعدُّ عنصراً مهماً في النَّحو العربي لتوجيه المعنى وتحديد مقام الكلام رغم الاختلافات الموجودة في بعض مسائله، وكان الدافع إلى اختيار هذا الموضوع هو الرغبة في الإحاطة بالمسائل المتعلقة بالعطف على الضمير، وجمع شتاتها في بحثٍ مستقل يمكن الاستفادة منه في هذا الشأن، وقد جعلتُ شرح المكُّودي ميداناً لهذا البحث؛ لأنَّ المكُّودي عالمٌ مجيدٌ بارعٌ في النظم وجاء شرحه زاخراً بالأمثلة وحافلاً بالمعاني ومستوفياً لمعظم القضايا النَّحوية التي تجدر دراستها والاهتمام بها، وفي تضاعيف سطوره يجد الباحث والدارس ما يسدُّ الحاجة ويحقق المأرب.

تنبع أهمية البحث من أنَّه سيتتبع ظاهرة العطف على الضمير ويوضح آراء النحاة بعددٍ من الشواهد القرآنية والشعرية وغيرها.

هنالك بحوث سبقت هذا البحث وتطرقت لهذا الموضوع من زوايا مختلفة ومن ذلك:

* العطف على الضمير المجرور حقيقته بين البصريين والكوفيين – تأليف صالح هندي صالح، كلية التربية، جامعة تكريت، الأنبار.

* نقض رأي أبي البركات الأنباري في مسألة جواز العطف على الضمير المخفوض، تأليف باسل فيصل سعد الزعبي، كلية الآداب، جامعة الإسراء، الأردن.

* ظواهر في أسلوب العطف عند الشاعر السيّاب، تأليف ظاهر محمَّد كاظم، كلية الآداب، جامعة بابل.

* العطف على الضمير المرفوع المتصل في القرآن الكريم، تأليف إبراهيم علي إسماعيل صبح، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، محافظة بني سويف.

فمجموع هذه البحوث تلتقي مع بحثي في أجزاء منه، وتختلف معه في أمور:

- قام بعض من هذه البحوث على المنهج الوصفي التحليلي أو المنهج الوصفي التطبيقي الذي يعنى بدراسة العطف على الضمير المخفوض أو الضمير المرفوع كظاهرة .
- جاء بحثي شاملاً لكل أنواع العطف فضلاً عن أن ميدانه ومحوره كتاب شرح المكودي على ألفية ابن مالك .
- اعتمد بحثي على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعنى بجمع المادة العلمية المتعلقة بالعطف على الضمير من خلال أقوال أهل العلم من نحاة ومفسرين .

تمهيد

التعريف بالمكُّودي وكتاب الألفية

أولاً: التعريف بالمكُّودي:

هو الشيخ العلّامة إمام النحاة في زمانه أبو زيد عبد الرحمن بن علي ابن صالح المكُّودي الفاسي، وُلِد سنة ستٍ وعشرين وسبعمائة للميلاد بفاس أشهر مدن المغرب، حيث نشأ في بيت علمٍ وجاهٍ وثروة، فدرج على سُنَّة أهل بيته في طلب العلم والجد في تحصيله(١).

وقبيلته مكُّود إحدى قبائل هوارة الذين كان مستقرهم بين فاس وتازة، وقبيلة هوارة من صميم الجزيرة العربية من عرب الحجاز، وقد هاجر قسمٌ كبيرٌ من هذه القبائل إلى بلاد المغرب، وكان منها قبيلة مكُّود وهي قبيلة مشهورة، وقد هبطت اليوم إلى مرتبة البطون واندمجت في غيرها من القبائل، وبرز منهم المكُّودي وهو من مفاخرهم إماماً في النَّحو واللُّغة والعروض وسائر فنون الأدب(٢).

عاش المكُّودي في العصر المملوكي من سنة (ثمانٍ وأربعين وستمائة إلى سنة ثلاثٍ وعشرين وتسعمائة للهجرة) والذي ازدهرت فيه الحركة الفكرية حيث كان اهتمام العلماء فيه منصباً في التعرُّف على أسرار اللُّغة ومعانيها إذ هي الأساس لفهم كثير من مسائل علوم التفسير والقراءات والفقه والحديث، وقد كان للعلماء في هذا

---

(١) هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، إسماعيل باشا البغدادي، إحياء التراث العربي، بيروت، م١، ص٥٢٩.

(٢) معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٨٢م، ج٣، ص١٢٣، وانظر: جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام بمدينة فاس، المكناسي (أحمد بن القاضي بن محمَّد)، دار المنصورة للطباعة، الرباط، ج٤، ص٤٠٣.

العصر صلة كبيرة بالدراسات اللُّغوية ممَّا أدى إلى دعم اللُّغة العربية حيث ظهرت نهضة كبرى في علم النَّحو الذي برز فيه عددٌ كبيرٌ من علماء النَّحو مثل ابن آجروم صاحب المقدمة الآجرومية التي شرحها المكُّودي[1].

وهكذا برع المكُّودي وبرزت موهبته في هذا المناخ المليء بالعلم، كيف لا وقد عاش في عصر العلماء وأخذ العلم من مظانه ومصادره في بلاده الأصلية.

شيوخه وتلاميذه

شيوخه: أخذ المكُّودي علومه عامةً، وعلوم العربية خاصةً عن عددٍ من الشيوخ والعلماء منهم على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ العلّامة الفقيه ابن محمَّد بن عبد الله بن عبد الرحمن الضرير الواغلي المتوفى سنة تسعٍ وثلاثين وسبعمائة، مفتي فاس الذي انفرد بمعرفة كتابي ابن الحاجب في الأصول والفروع، كما أخذ عن ابن آجروم صاحب المقدمة الآجرومية، ومن أبرز مؤلفاته: إسماع الصم في إتيان الشرف من قبل الأم[2]، ومن شيوخه أيضاً الشيخ محمَّد بن علي بن حياتي الغرناطي الأندلسي المتوفى سنة واحدٍ وثمانين وسبعمائة، وهو أوَّل من أدخل شرح المرادي على ألفية ابن مالك الفاسي المغربي، تأثَّر به المكُّودي وأخذ عنه، ويُقال إنَّ الألفية اشتهرت بفاس سنة نيفٍ وستين وسبعمائة على شيخه أبي عبد الله سيدي محمَّد بن

---

(1) تاريخ المغرب والأندلس، أحمد مختار العبادي، دار النهضة العربية، بيروت، ط ١٩٧٢م، ص٣٤٤ – ٣٤٦، وانظر: شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك، تحقيق: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م، ج١، ص٢٣.

(2) صلة الخلف بموصول السلف، السوسي (شمس الدين أبو عبد الله محمَّد بن سليمان بن الرواندي)، تحقيق: محمَّد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط ١٩٨٨م، ص٣٥١ – ٣٥٤.

حياتي وهو الذي أرشد الناس إليها وتولى قراءتها وتدريسها للطلبة واشتهرت بسببه كما ذكرت أغلب المصادر[١].

تلاميذه:

من خلال امتهان المكُّودي للتدريس بمدرسة العطّارين بفاس نبغ على يده وتخرَّج جلة أهل العلم واللُّغة منهم: الشيخ الفقيه الإمام العالِم العلّامة المحدِّث الفهّامة أبو زيد سيدي عبد الرحمن بن محمَّد بن عبد الرحمن بن عطية المديوني الجاديري المولود سنة ستٍ أو سبعٍ وسبعين وسبعمائة[٢].

ومن تلاميذه: أبو عبد الله محمَّد شمس الدين محمَّد بن أحمد بن محمَّد أبو بكر العجيسي المعروف بحفيد ابن مرزوق الخطيب التلمساني المالكي المولود سنة ستٍ وستين وسبعمائة للهجرة[٣]، والوزير أبو زيد عبد الرحمن بن الحاجب أبي العباس أحمد القبائلي المتوفى سنة ثلاثٍ وثمانمائة للهجرة[٤]، وأبو زيد عبد الرحمن الكاواني الفاسي المالكي المتوفى بعد التسعين وثمانمائة للهجرة[٥].

جهوده العلمية وبعض مصنفاته

جهوده العلمية: برع المكُّودي في علوم الفقه والأصول والأدب عامة كما أجاد وبرز في علوم العربية وخاصةً اللُّغة والنَّحو والصَّرف والعروض والشعر بشهادة كبار

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٤٤ – ٣٤٦.

(٢) درة الحجال في أسماء الرجال، المكناسي، تحقيق: محمَّد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، ط ١٩٣٠م، ج٣، ص٨٧ – ٨٨.

(٣) تاريخ المغرب والأندلس، أحمد مختار العبادي، ص٣٩٣، وانظر: أنباء الغمر بأبناء العمر، العسقلاني (الحافظ بن حجر)، تحقيق: حسن حبشي، القاهرة، ط ١٩٦٩م، ج١، ص٢٠٧.

(٤) أنباء الغمر بأبناء العمر، الحافظ بن حجر العسقلاني، ج٢، ص١٥٥.

(٥) جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام بمدينة فاس، المكناسي، ص٤٠٣.

العلماء ممّن تتلمذوا على يديه وأخذوا عنه وبرعوا في هذا المجال، قال عنه الأمير الأندلسي الغرناطي أبو الوليد بن الأحمر: "وهو شاعرٌ مجيد قد فاق في النَّحو وسلِم نظمه من الحشو، مقرئ للعلوم العربية بنفسٍ مطاوعةٍ غير أبية"، كما قيل إنّه آخر من أقرأ كتاب سيبويه بمدرسة العطّارين ومدرسة الصهريج بفاس، وكان أوَّل من شرح ألفية ابن مالك بفاس[1].

بعض مصنفاته: ترك المكُّودي عدداً من المصنفات التي ظلّت تذخر بها المكتبات العربية في مختلف بقاع العالم العربي، منها[2]: كتاب البسيط والتعريف في علم التصريف، وهو كتابٌ صغير الحجم لطيف سهل ممتع جامع لأهم مسائل التصريف، صاغه مؤلفه من مشطور الرجز ليسهل حفظه للطلبة، وشرح ألفية ابن مالك، وله فيها شرحان: شرح صغير – وهو المطبوع، وصل الديار المصرية حيث استوفى فيه الشرح والإعراب، أمّا الشرح الكبير فيُقال أنَّ أعداءه أحرقوه وأتلفوه قبل إكماله، ومن مصنفاته: شرح المقدمة الآجرومية وهو شرح لمقدمة ابن آجروم الذي كان معاصراً للمكُّودي، مطبوع في تونس سنة تسعٍ وعشرين ومائة، ومنها: مقصورة في مدح النبي (صلى الله عليه وسلم) وهي من المقصورات العربية المميزة التي وجدت عناية فائقة من العلماء والأدباء المشاهير.

---

(١) أعلام المغرب والأندلس، إسماعيل بن الأحمر بن الوليد، تحقيق: محمَّد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة، ط ١٩٧٦م، م١، ص٣٧٢.

(٢) شرح البسيط والتعريف في علم التصريف، محمَّد صالح موسى حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤٣٥هـ، ص١٦، وانظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج١، ص١٥١ – ١٥٢، ويُنظر: ذكريات مشاهير رجال المغرب في الإعلام والأدب والسياسة، عبد الله كنون، تحقيق: محمَّد عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي، دار ابن حزم، ط ١٤٣٠هـ، ج٢، ص٢٨، وانظر: سلوة الأنفاس، ج١، ص١٨٧.

وفاته: عاش المكُّودي حياةً ثرّةً بالعلم في مجال البحث والتأليف والتدريس بعد أن استفاد وأفاد جلَّ أهل عصره، وصار عمره يناهز الثمانين عاماً، ثمَّ وافته المنية في الحادي عشر من شعبان في عام سبعةٍ وثمانمائة من الهجرة بمدينة فاس، ودُفن بحومة الأصدع المعروفة الآن بـ(فندق اليهودي) قريباً من أبواب الحبيسة أحد أبواب مدينة فاس[١].

ثانياً: **كتاب الألفية**:

أراد ابن مالك من تأليفه كتاب الألفية جمع قواعد اللُّغة العربية بكاملها، فصنَّف أرجوزتيه المشهورتين: الكبرى والصغرى، أمّا الكبرى: فهي الكافية الشافية، في ثلاثة آلاف بيت، وشفّعها بشرحٍ خاص بها، وأمّا الصغرى: فكانت اختصاراً لسابقتها، وهي ألف بيت سمّاها الخُلاصة الألفية[٢]. ويُطلق اسم الخُلاصة على الكتاب المنظوم الذي يحتوي على ألف بيتٍ، وسُمّي بذلك لقول مؤلفه: [٣].

أحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلاَصَه * كمَا اقتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَه

هذا، وإن كانت شهرته باسم (الألفية) تكاد تطغى على ما سواها؛ لأنّه الاسم الذي ارتضاه له الناظم حين قال في المقدمة[٤]:

وَأستَعِينُ اللهَ فِي ألفِيَّه * مَقَاصِدُ النَّحوِ بهَا مَحوِيَّه

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج١، ص١٥٢.

(٢) تتمة المختصر، ج٢، ص٢٢٢.

(٣) ألفية ابن مالك ، (أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي) ، تحقيق: دكتور الحسن بن محمد القاسم ، ط٤ ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م ، ص٤١٠ .

(٤) حاشية يس على الألفية، ج١، ص٢٢٢. وحاشية الصبان على الأشموني، ج١، ص٢٤ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج١ ، ص٨.

وقد استنفد تصنيف الألفية من ابن مالك جهداً كبيراً حتى تيسّر له فيها أن استوعب بإيجاز كل ما أورده في أرجوزته الكبرى، وكان ابنه بدر الدين قد لمس ذلك خلال شرحه لألفية أبيه، فقال: "ما زال أبي يخبط حتى نظم الألفية"، وألفية ابن مالك هي أكثر كتبه شهرةً وأوسعها انتشاراً، ولولاها لما عُرف ابن مالك نحوياً بارزاً عند الدارسين[1].

(1) تاريخ ابن الوردي، ج٢، ص٢٢٢.

المحور الأول:

العطف على ضمير الرفع المتصل والمنفصل

العطف في اللُّغة والاصطلاح

العطف في اللُّغة: الإمالة، قال الخليل: "عطفت الشيء: أمَلْتَه وانعطف الشيء: انعاج[١]"، ومنه الحديث: "فَوَاللَّهِ لَكَأَنَّ عَطْفَتَهُمْ حِينَ سَمِعُوا صَوْتِي عَطْفَةَ الْبَقَرِ عَلَى أَوْلَادِهَا"[٢].

العطف في الاصطلاح: هو تابع يدلُّ على معنى مقصور بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة مثل: (قام زيدٌ وعمرو) فـ(عمرو): تابع مقصور بنسبة القيام إليه مع زيد[٣].

هنالك عدة أحكام نحوية تتعلق بالعطف على ضمير الرفع المتصل، وقد جرى حولها سجالٌ بين العلماء، حيث ذكر المكُّودي في شرحه لقول ابن مالك[٤]:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفعٍ مُتَّصِل * عَطَفتَ فافْصِل بِالضَّمِيرِ المُنفَصِل

أنَّك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضميرٍ منفصل، ويشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزاً نحو: (قمت أنت وزيدٌ)، ومستتراً نحو: (قمْ أنت وزيدٌ)، وما اتصل بالوصف ولا يكون إلَّا مستتراً نحو: (زيدٌ قائمٌ هو وعمرٌو)، أمّا إذا كان ضمير الرفع منفصلاً لم يُفصل بينهما نحو:

---

(١) العين، الفراهيدي (أبو عبدالله الخليل بن أحمد)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، وزارة الأوقاف والإعلام، دار الرشد، بغداد، ١٩٨١م، ج٢، ص١٧.

(٢) صحيح مسلم، أبو الحسن بن الحجاج القشيري النيسابوري، القاهرة، ١٩٦٠م، ج٤، ص١٦٦.

(٣) التعريفات، الجرجاني، ص١٩٥.

(٤) ألفية ابن مالك ، ص٢٦٤ .

(أنت وزيدٌ قائمان) أي: أنّه يجوز على الظاهر عليه دون توكيد؛ لأنَّ الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر وينزل منزلته[1]، وفي الفرق بين العطف على الضمير المرفوع المستتر والظاهر قال ابن جني: "لو قال قائلٌ: قم وزيدٌ، فعطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد كان أقبح من قولنا: قمت وزيدٌ، وذلك أنَّ المعطوف عليه في (قم وزيدٌ) ضمير لا لفظ له فهو أضعف من الضمير في (قمت)؛ لأنَّ له لفظاً وهو التاء و(قمت وزيدٌ) أضعف من (قمنا وزيدٌ)؛ لأنَّ (نا) في (قمنا) أتمَّ لفظاً من التاء في(قمت)، إذن، العطف على الظاهر أقوى من العطف على المستتر بل إنَّ العطف على الظاهر المكون من حرفين أقوى من الظاهر المكون من حرفٍ واحد بغض النظر على الفصل بالتوكيد أو غيره[2]. وفي هذا المعنى ذهب ابن عقيل إلى وجوب العطف على ضمير الرفع المتصل وما عطفت عليه بشيء، حيث يقع العطف كثيراً بالضمير المنفصل ومثَّل له بقوله تعالى: (لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ)[3]، فـ(آباؤكم) معطوف على الضمير في (كنتم)، وقد فُصل بـ(أنتم) كما يتم الفصل بضمير الرفع المنفصل والمرفوع المستتر، وفي ذلك فهو كالمتصل نحو: (اضرب أنت وزيدٌ)، ومنه قوله تعالى: (ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ)[4]، فـ(زوجك) معطوف على الضمير

---

(1) شرح المكُّودي (أبو عبد الرحمن بن علي بن صالح) على ألفية ابن مالك في علمي النَّحو والصَّرف، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م، ص٢٩.

(2) المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م، ج١، ص٣١٥.

(3) سورة الأنبياء، الآية (٥٤).

(4) سورة البقرة، الآية (٣٥).

المستتر في (اسكن)[١] ومنه قوله تعالى : (فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ) [٢] ، حيث جاء الضمير (هو) توكيداً للضمير الفاعل المستتر في جاوزه ، والذين معطوف على الضمير المستتر[٣] وقال السيوطي: "ولا يُعطف على ضمير رفع متصل اختياراً إلَّا بفاصل إمّا بضمير متصل أو بغيره"[٤].

إذن لا يختلف المكُّودي وابن عقيل والسيوطي فكلّهم قد ذهبوا إلى عدم صحة العطف على الضمير المرفوع المتصل إلَّا بفاصلٍ معيّن.

وفي هذا السياق فقد منع البصريون العطف على الضمير المرفوع المتصل إلَّا في ضرورة شعرية، واشترطوا لإجازته التوكيد أو الفصل، وقد مثَّلوا له بالأمثلة السابقة، ولعلّ حاصل هذا المنع عندهم؛ أنَّ الضمير المرفوع إمَّا أن يكون بارزاً منفصلاً وإمَّا أن يكون بارزاً متصلاً، وإمَّا أن يكون مستتراً في رافعه، فإن كان منفصلاً جاز العطف عليه بغير فصلٍ بينه وبين المعطوف نحو: (ما أكرمك إلَّا أنا وخالدٌ، وأكرمتك وزيدٌ)، وإن كان متصلاً أو مستتراً في رافعه لم يجز الفصل عليه إلَّا مع الفصل بينه وبين

---

(١) شرح ابن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله) على ألفية ابن مالك، تأليف: محمَّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ٢٠٠٦م، ج٣، ص١٨٨.

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٤٩.

(٣) تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط٢ ١٣٩٨هـ – ١٩٨٧م، ج٢، ص٥٩٠، ويُنظر: مواقف أبي حيّان النحوية من متقدمي النحاة في أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسةً، علي ابن محمَّد بن سعيد الزهراني، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، جامعة أم القرى، ص١٠٨٤.

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٩م، ج٣، ص١٠٧.

المعطوف عليه، وإنَّما اكتفى بأي فاصلٍ؛ لأنَّ فصل الكلام قد يُغني عمَّا هو واجبٌ، أمّا قولهم: (أكرمتك وزيدٌ)، فالفصل هنا بمفعول رافع الضمير[١].

هذا، وقد تابع البصريين في مذهبهم ابن هشام الأنصاري بقوله: "ولا يُعطف غالباً على ضمير رفعٍ متصل ولا يُؤكد بالنفس أو العين إلَّا بعد توكيده بمنفصلٍ أو بعد فاصلٍ ما[٢]"، وقوله: (غالباً) يدلُّ على أنَّ هذا الاستعمال سائغٌ أي: العطف بغير التأكيد، ولكن على قلة، وقال الأشموني: "فمنهم من ضعَّفه ومنهم من أجازه بلا ضعفٍ قياساً على البدل[٣]".

وفي هذا المنحنى زعم سيبويه أنَّ الفصل بالضمير متأتٍ وذلك أنَّك لمّا وصفته حسُن الكلام كما في قولك: (ذهبت أنت وزيدٌ)، حيث طوّله وأكّده[٤]، ولعلَّ سيبويه في إشارته هذه يوافق جمهور النحاة في إجازة العطف على الضمير المرفوع المتصل بفاصلٍ وهو الضمير المنفصل، أمَّا عطف الاسم المرفوع على ضمير الرفع المستتر من غير تأكيد فقد استدلَّ العلماء على ضعفه كما أورد ذلك في باب: ما يحسن أن يشرك المظهر فيه المضمر فيما عمل فيه نحو: (فعلتُ وعبدُ الله، وقمتُ وعمرٌو)، وقال الخليل: "وهذا وجهٌ قبيحٌ؛ لأنَّ الإضمار يُبنى عليه الفعل[٥]"، وبهذا المثال استدلَّ

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين، أبو البركات، ابن الأنباري، تحقيق: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ج٢، ص٤٧٤ – ٤٧٥، وانظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ص٤٤٨، وانظر: شرح الأشموني ، ج٤، ص٥٣٠.

(٢) شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ص٤٤٨.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٤، ص٥٢٨.

(٤) الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام محمَّد هرون، دار الفكر، ج٢، ص٣٨٩، وانظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٤، ص٥٢٨.

(٥) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٨٩.

ابن عصفور وقال: "إنَّ هذا العطف فيه لا يحتاج إلى ضمير تأكيد ولا لطولٍ لتقدُّم المعطوف عليه في الذكر، أمَّا في غير هذا الموضع فيمتنع وفاقاً لمذهب البصريين، ونظير هذا من المنظوم قول عمرو بن أبي ربيعة[١]:

قُلتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهرٌ تَهادَى * كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفنَ رَملا

فـ(زهر) معطوف على الضمير في (أقبلت) من غير تأكيد ولا طول والوجه أن يُقال: (أقبلت هي) وزهرٌ، لتأكيد الضمير المستتر[٢]، وتأتي ضرورة التأكيد أو الفصل في (أقبلت) المرفوع بالفاعلية والمعطوف عليه بالضمير المتصل أو بغيره كراهية أنْ يكون المعطوف لم يتقدّم له في الذكر ما يُعطف عليه، فجعلوا هذا التأكيد أو الطول عوضاً عن ذكر المعطوف عليه[٣].

– إذن، ابن عصفور أجاز العطف بدون تأكيد إذا تقدّم المعطوف عليه في الذكر على المعطوف، أمَّا إذا لم يتقدّم المعطوف عليه فلابدَّ من التأكيد تعويضاً عن المعطوف عليه إذا سقط في الكلام.

---

(١) ديوان عمرو بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، ص٤٩٨ ، زهر : جمع زهراء وأراد به المرأة المشرقة الوجه، تهادى : أصله تتهادى فحذف إحدى التائين ومعناه : تتمايل وتتبختر ، النعاج : جمع نعجة والمراد هنا الظبية أو بقرة الوحش ، الفلا: جمع فلاة وهي الصحراء الواسعة ، تعسفن : سرن سيراً شديداً ليس فيه تؤدة ولا رفق .

(٢) شرح جُمل الزجاجي، ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمَّد)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوَّاز الشعّار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ج١، ص٢٠٠٠.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٢٠٠٠.

– وفي هذا الصدد ذهب المكُّودي إلى أنَّ العطف ورد في كلام العرب من غير فصلٍ ولكنّه على قلة، ودعم رأيه بقول ابن مالك: [1]

أو فَاصِل مَّا وَبِلاَ فَصلٍ يَرِد * فِي النَّظمِ فَاشِياً وَضَعفُهُ اعتُقِد

ويُفهم من قوله: (فاشياً) أنّه كثير في الشعر، كما يُشعِر بأنّه ورد غير فاشٍ في الشعر، ووروده في النثر قبيحٌ لا ممتنع[2]، حيث يصحُّ الفصل بالضمير المستتر والفصل بالضمير المنفصل[3]، ومن ذلك قول جرير[4]:

وَرَجا الأُخَيطِلُ مِن سَفاهَةِ رَأْيِهِ * ما لَم يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنالا

فـ(أب) معطوف على الضمير المستتر في (يكن) وليس بينهما فاصلٌ ولا توكيد[5]، وقال ابن جماعة: "لا يُقال: هذا للضرورة لأنَّ نصب (أب) على المفعول به كان ممكناً، فعلم أنَّ رفعه اختيار[6]، وعدَّه ابن عصفور من باب الضرورة[7]، بينما أنكره

---

(1) ألفية ابن مالك ، ص ٢٦٤ .

(2) شرح الكافية، الرضي، تحقيق إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ج٢، ص٤٠-٤١.

(3) شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك، ص٢٢٩، ويُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص١٠٨.

(4) ديوان جرير بن عطية الخطفي، دار صادر، بيروت، ص٣٦٢.

(5) شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك، ص٢٣٠.

(6) شرح كافية ابن الحاجب، ابن جماعة، تحقيق: الدكتور محمَّد محمَّد داؤد، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة، ص١٨٣.

(7) المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١ ١٣٩١هـ-١٩٧١م، ، ج١، ص٢٣٤.

سيبويه بقوله: "ولا يُعطف على المرفوع المضمر إلَّا في الشعر، وذلك قبيحٌ[١]"، وقال ابن هشام: "وهو فاشٍ في الشعر"[٢].

– وفي منحًى ذي صلةٍ مال ابن يعيش إلى مذهب البصريين في منع العطف بلا تأكيد أو فاصل، وذلك لأنَّ الضمير المرفوع المتصل ينزل من الكلمة منزلة جزء منها بدليل أنّه يُسكّن له آخر الفعل كما في (رأيْت وكتبْت) فهو متصل بالفعل فصار كحرفٍ من حروف الفعل وجزءاً من أجزائه، فإذا عطفت عليه لزم أن تؤكّد الضمير المرفوع المتصل بضميرٍ آخر منفصل أو تفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأي فاصلٍ كان؛ لأنَّ الفاصل يسد مسد التأكيد فتقول: (رأيتُك أنا وزيدٌ، ورأيتُ أنا وزيدٌ خالداً)، فإذا عطفت عليه دون تأكيد، فكأنّك عطفت على الفعل وعطفت الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز[٣]، وقال الصيمري: "فأمّا المضمر المرفوع فلا يحسن العطف عليه إذا كان متصلاً حتى يُؤكّد بالمنفصل أو يتوسط بينه وبين ما يُعطف عليه كلام يقوم مقام التأكيد فتقول: (ذهبتُ أنا وزيدٌ وأكرمتُ أنا وعبدُ الله أخاك، وأكرمتُ أخاك وعمرٌو)؛ لأنَّك قد فصلت بين الضمير وبين المعطوف عليه بقولك: (أخاك) فسدّ مسد المنفصل[٤].

---

(١) الكتاب، سيبويه، ج١، ص٢٧٨.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، (الإمام محمَّد بن عبد الله بن جمال الدين) ، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، ج٣، ، ص٣٥١.

(٣) شرح المفصّل، ابن يعيش، (موفق الدين يعيش بن علي) ، المطبعة المنيرية، مصر، ١٩٢٨م، ١٩٢٨م، ج٣، ص٧٦ – ٧٧.

(٤) التبصرة والتذكرة، أبو إسحاق الصيمري، تحقيق الدكتور مصطفى علم الدين، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي، ط١ ١٤٠٩هـ – ١٩٨٢م، ج١، ص١٣٩ – ١٤٠.

– ووافق أبو حيّان الأندلسي على الرأي نفسه، وأضاف وجوهاً أخرى للعطف على الضمير المتصل منها: عطف الضمير على الظاهر نحو: (زيدٌ وأنت قائمان)، وعطف الضمير على الضمير نحو: (أنتما وأنا وهو يكتب)، وعطف الظاهر على المضمر نحو: (أنت وزيدٌ)[1]، كما أجاز بعض النحاة – وعلى رأسهم السيوطي – عطف الظاهر على الظاهر والمضمر المتصل على المنفصل والمتصل على الظاهر دون فصلٍ سواء صلح المعطوف لمباشرة العامل أم لا، فجوَّزوا: (قام زيدٌ وأنا، وقمتُ وزيدٌ، ورُبَّ رجلٍ وأخيه)، وقد منع الأيَّذي عطف الضمير المنفصل على الظاهر، وقال أبو حيّان: "ووهمٌ في ذلك وكلام العرب على جوازه"[2].

– أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى إجازة العطف على الضمير المرفوع المتصل دون تحفظٍ ولا شرطٍ واستدلوا على موقفهم بما جاء في كلام العرب الموثوق بعربيتهم كما في قولهم: (قمتُ وزيدٌ)، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: (مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ) برفع (العدم) معطوفاً على الضمير المستتر في (سواء)؛ وليس فيه فصل؛ لأنّه بمعنى اسم الفاعل، و(سواء) صفةً لـ(رجل) وهو بمعنى: مستوٍ، وفيه ضمير مستتر عائد على (رجل)، و(العدم) معطوف على ذلك الضمير، وقال سيبويه: "لا يصحّ حتى تقول: هو والعدم؛ لأنّ في (سواء) اسماً مضمراً مرفوعاً"[3]، وقال المكُّودي معلّقاً على هذا المثال: "وهو مع فشوه ضعيف، ووجه ضعفه أنّ ضمير الرفع المتصل

---

(1) تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج١، ص٧٦ – ٧٧، ويُنظر: مواقف أبي حيّان النحوية من متقدمي النحاة في أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط جمعاً ودراسةً، علي ابن محمَّد بن سعيد الزهراني، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، جامعة أم القرى، ص١٠٨٤.

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج٣، ص١٨٨.

(3) الكتاب، سيبويه، ج٢، ص٣١.

شديد الاتصال برافعه فصار كأنّه حرف من حروف عامله، فإذا لم يُفصل بينهما فكأنّه عطف اسمٌ على فعلٍ"[١]، ومن ذلك ما رواه البخاري عن النبي (صلى الله عليه وسلم): (كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ)[٢]، ومنه: (كنتُ اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم) فـ(أنا): تأكيد لاسم (كان) مصححاً للعطف على الضمير المرفوع المستكن ويجوز النصب على أنَّه مفعول معه أي: مع رسول الله، ويمكن أن يكون من باب عطف الجُمل بتقدير: كنتُ اغتسل أنا ويغتسل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في إناءٍ واحد[٣]، وممّا يُستأنس به في هذا رأي ابن مالك الذي مال إلى الكوفيين وأظهر موافقته لهم ومخالفته للبصريين في صحة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيدٍ أو غيره وردَّ على من ينكرون ويزعمون أنَّ بابه الشعر فقط، قائلاً: "والصحيح أنَّه جاء شعراً ونثراً، وأنَّ هذا العطف في جميع الأحوال فعل مختار غير مضطر، يعني أنَّه فاشٍ في الشعر ولا علاقة له بالضرورة الشعرية على الإطلاق"[٤].

---

(١) شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك، ص٢٣٠.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، ج٢، ص٤٧٤ – ٤٧٥، وينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ص٤٤٨– ٤٤٩، وينظر: التسهيل، ابن مالك، ج٣، ص٣٧٣ – ٣٧٤.

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني، المطبعة الأميرية الكبرى، مصر، ط٧ ١٣٢٣هـ، ج٢، ص٩٢٦.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: محمَّد فوار عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ص١١٤ – ١١٥، ويُنظر: التسهيل، ابن مالك، ج٣، ص٣٧٣– ٣٧٤.

تعقيب

وبعد ذكر آراء العلماء في العطف على ضمير الرفع المتصل فينبغي إجمال القول في أنَّ ابن مالك أيَّد مذهب الكوفيين في إجازة العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فصلٍ ولا توكيد وبهذا يكون قد انفرد عن بقية العلماء بهذا الموقف، واستطاع أن يخرج بالحكم من باب الضرورة التي ارتآها بعض النحاة إلى السعة والاختيار، وقد تابعه في ذلك المكُّودي الذي لم يبدِ إنكاره لهذه القاعدة ولكنّه أجازها على ضعفها وقلتها، أمّا بقية النحاة فقد تلاحظ أنهم تبعوا البصريين ولم يزيدوا شيئاً ما عدا ابن يعيش الذي جمع فأوعى وشرح فأوضح، والأرجح أنَّ العطف سائغ بلا إجماع بين النحاة وفقاً لما قاله الأشموني: "فمنهم من ضعّفه ومنهم من أجازه بلا ضعفٍ قياساً على البدل"، أمّا البصريون ومن تابعهم فيحملون جميع ما جاء من العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصلٍ عل الضرورة؛ فهذا لا يتسق مع وجود شواهد من غير الشعر، بل هذا لا يحق الأخذ به على علّاته، وعلى هذا فإنَّ رأي الكوفيين أكثر توفيقاً في هذه المسألة؛ لأنَّه يستند إلى أقوال السلف والعرب الموثوق بهم.

العطف بغير الضمير المنفصل

يكون الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه – غالباً – بالضمير إمّا بارزاً أو مستتراً أو متصلاً، وهنالك مواضع أخرى لهذا الفصل وهي:

١/ الفصل بضمير المفعول، نحو قولك[١]: (أكرمتُك وزيدٌ)، ومنه قوله تعالى: (جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ)[٢]، فالفصل هنا بضمير المفعول (ومن) شرط وقد عطفت فعل الشرط على ضمير متعلق به[٣].

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص١٠٧.

(٢) سورة الرعد، الآية (٢٣).

(٣) شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك، ص٢٢٩.

٢/ الفصل بكاف (رُويدك)، قال أبو حيّان الأندلسي: "أمَّا رُويدك فلا يكفي فيها الفصل بالكاف فقط بل لابدَّ من التأكيد فتقول: (رُويدك أنت وزيداً)"[١].

٣/ الفصل بـ(لا) و(ما) النافيتين، نحو قوله تعالى: (لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا)[٢]، فـ(آباؤنا) معطوف على (نا) في (أشركنا)، وقد جوَّز المكُّودي أن تكون (ما) زائدة[٣]، أمّا المازني فقد اعترض على الفصل بحرف النفي؛ لأنَّه لا يغيِّر ما بعده على ما كان عليه قبل دخوله، أمّا سيبويه فيرى أنَّ النفي يغيِّر ما دخل عليه عن حاله قبل ذلك، وأيَّده ابن عصفور بقوله: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه"[٤].

٤/ الفصل بالقسم أو الظرف، وشرطه أن يكون حرف العطف على أزيد من حرفٍ واحد نحو قولك: (قام زيدٌ لا واللهِ عمرٌو)، ومنه: (ما قمتُ ولا عمرٌو، وقمت اليوم وزيدٌ)، ولولا الظرف و(لا) الفاصلان بين المعطوف والمعطوف عليه لم يكن بداً من التأكيد[٥].

٥/ الفصل بالنداء والتمييز، وقد أجازه السيوطي[٦]، ومنه قوله[٧]:

لقد نِلتَ عند اللهِ وابنُك غايةً * من المجدِ مَنْ يَظْفُر بها نال سُؤْدَدا

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: الدكتور رجب عمران محمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ١٤١٨هـ – ١٩٩٥م، ج٤، ص ٢٠١٣.

(٢) سورة الأنعام، الآية (١٤٨).

(٣) شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك، ص٢٣٠، ويُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٤، ص٥٢٨.

(٤) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج١، ص٢٢٤.

(٥) المقرب، ابن عصفور، ج١، ص٢٣٤.

(٦) همع الهوامع، السيوطي، ج٣، ص١٨٨.

(٧) البيت بلا نسبة في الدرر، ج٦ ، ص١٤٨ ، من شواهد همع الهوامع، ج٣، ص١٨٨.

وقوله[١]:

مُلِئتَ رُعْباً وقومٌ كُنتَ راجِيهم * لما دهمتك من قومي بآسادِ

٦/ الفصل بالهمزة، ومثله قوله تعالى: (أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ ءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ)[٢]، فـ(آباؤنا) معطوف على الضمير في (مبعوثون) للفصل بالهمزة[٣].

٧/ الفصل بالجار والمجرور، ومن ذلك قوله تعالى: (أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ)[٤]، فقيل: عطف على الضمير المرفوع الذي في (بريء)، ومن ذلك أنَّ المجرور قام مقام لتوكيد[٥].

٨/ الفصل بالمقدّر، ومنه قوله تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ)[٦]، وهنا وجود الفاصل تقديراً ولو لم يكن موجوداً في الظاهر؛ إذ أصله: النفس مأخوذة أو مقتصة هي بالنفس، إذ الضمير مستتر في المتعلق المقدّم على الجار والمجرور بحسب الأصل[٧].

---

(١) بلا نسبة في الدرر ، ج٦ ، ص١٤٩ من شواهد همع الهوامع، ج٣، ص١٨٨.

(٢) سورة الواقعة، الآيتان (٤٧ – ٤٨).

(٣) شرح الألفية، لابن الناظم، تحقيق: الدكتور عبد الحميد محمَّد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، بيروت، ص٥٤٢.

(٤) سورة التوبة، الآية (٣).

(٥) المحور الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ج٣، ص٧.

(٦) سورة المائدة، الآية (٤٥).

(٧) حاشية الشهابي على تفسير البيضاوي، الخفاجي المصري، دار صادر، بيروت، ج٣، ص٢٤٧.

٩/ الفصل بمعمول العامل في الضمير المعطوف عليه وطول الكلام، كما في قوله تعالى: (هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ)[١]، فقوله تعالى: (وملائكته) معطوف على الضمير الذي في (يصلي) لا يحتاج إلى تأكيد لطول الكلام بـ(عليكم) الذي هو معمول (يصلي) العامل في الضمير المعطوف عليه (الملائكة)[٢]، ومن ذلك قوله تعالى: (لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا)، فلمّا طال الكلام وزِيد فيه (لا) احتمل حسن حذف التوكيد[٣].

١٠/ العطف بـ(إلَّا)، ومنه قوله تعالى: (مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ)[٤]، فـ(قليل) بالرفع يكون بدلاً أو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: إلَّا قليل منهم لم يشربوا، ومنهم من جعله على التبعية و(إلَّا) حرف عطف[٥].

١١/ العطف بـ(أي)، ومنه: (ضربتُ الغضنفر)، أي: الأسد، ومنهم من جعل (أي) حرف تفسير[٦].

١٢/ الفصل بالتوكيد، وهنالك نوعان من التوكيد: التوكيد المعنوي بـ(أجمعين) نحو:

---

(١) سورة الأحزاب، الآية (٤٣).

(٢) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج١، ص٢٤١- ٢٤٢.

(٣) المقتضب، المبرّد، ج٣، ص٢١٠.

(٤) سورة النساء، الآية (٦٦).

(٥) همع الهوامع، السيوطي، ج٢، ص٢٥٣، ويُنظر: اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، تحقيق: تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمَّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ج٦، ص٤٧٣.

(٦) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هرون، مطبعة مطبعة الخانجي، القاهرة، ط٤ ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ج١، ص٢٢٦ – ٢٢٧.

(قمتم أجمعون وزيدٌ)، ومنه قول الشاعر[١] :

ذُعِرتُم أجمعون ومن يَليكُم * برُؤيتِنا وكنّا الظافِرينا

والشاهد فيه : (أجمعون) حيث جاء الفصل بالتوكيد الإحاطي [٢] : وقد عدَّ ابن مالك هذا النوع من الفصل جيّداً إذا كان المعطوف عليه ضميراً متصلاً مرفوعاً؛ فالجيّد الكثير أن يُؤكّد قبل العاطف بضميرٍ منفصل لقوله تعالى: (لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ)[٣]، ولا يُؤكّد بالنفس فلا تقول: (قمت نفسُك وزيدٌ)؛ لأنَّ النفس اسم منصوب تدخلها العوامل بخلاف (أنت وأجمعين) في قولك: (قمت أنت وزيدٌ وقمتم أجمعون وزيدٌ)[٤]، والسبب الثاني هو خوف اللبس فلذا وجب تقديم قبل النفس توكيد، فلا يحسن: (فعلت نفسك)، ولكن تقول: (فعلت أنت نفسك)، فاحتاجت إلى ضمير تقديم الضمير التوكيد؛ لأنّها اسم يتصرف وتقع في جميع مواضع الأسماء ويُؤكّد بها، فإذا قلت: (هندٌ خرجت هي نفسها)، فتكون (نفسها) فاعلة (خرجت)، كما تقول: (هندٌ خرجت جارتها) وليس في (خرجت) ضمير ويجوز أن تقول: (هندٌ خرجت نفسها)، وعلى هذا فهي الخارجة وفي(خرجت) ضميرها فلا يتبين معناها: خرجت هند

---

(١) لم أقف على قائله ، وهو من شواهد شرح تسهيل الفوائد ، ابن مالك ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والتوزيع ، ط١ ١٤١٠هـ-١٩٩٠م ، ج٣ ، ص٣٧٣. ، وينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج٣ ، ص٣٥٠.

(٢) شرح تسهيل الفوائد ، ابن مالك ، ج٣ ، ص٣٧٣.

(٣) سورة الأنبياء، الآية (٥٤).

(٤) إعراب القرآن المنسوب للزجاج، الأصفهاني الباقولي، تحقيق ودراسة: الأستاذ إبراهيم الأنباري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط٤ ١٤٢٠هـ، ج٢، ص٦٠١.

أو خرجت نفس هند ومعناهما مختلف في مقاصد الناس، فإذا أكّدوا قبل النفس فقالوا: (هند خرجت نفسها) زال اللبس فلذلك اختاروا التوكيد[١].

الثاني: التوكيد اللفظي بتكرار اللفظ مرتين وهو الأكثر وقد يكون بثلاث مرات نحو: (ألا حبذا حبذا حبذا)[٢]، وهو أمرٌ راجع إلى اللفظ وتمكينه في ذهن المُخاطب وسمعه خوفاً من توهُّم المجاز أو توهُّم غفلة عن استماعه، فاللفظ هو المقصود في التأكيد اللفظي[٣]، ولعلَّ هذا كلَّه يدخل في سياق قول ابن مالك: (أو فاصلٍ ما)[٤].

وهنا ظهر للباحث من خلال هذا الاستعراض أنَّ العلماء الذين أجازوا الفصل؛ اتفقوا عليه كقاعدة ولكنهم اختلفوا في شروطه وتوسعوا في أبوابه وبخاصة الفصل بغير الضمير.

درجات العطف على الضمير المرفوع

للعطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد درجات وأقلّها العطف على ما كان مستتراً لأنّه لا صورة له في النطق وليس له حيزٌ في الكلام، ومن العطف على الضمير وهو مستكن: (قلت إذا أقبلت وزهرٌ تهادى)، ومثال العطف على الضمير الملفوظ به وهو ساكن: (الزيدون قاموا وخالدٌ)، ومثال العطف على الضمير الملفوظ به وهو متحرك على حرفٍ واحد نحو: (قمت وخالدٌ)، ومثال العطف على الضمير الملفوظ به وهو متحرك على حرفين نحو: (قمنا وخالدٌ وقمتم وخالدٌ)[٥] كما لا يختص

---

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ٢٠٠٨م، ج٣، ص١٤٤.

(٢) ارتشاف الضرب، أبو حيّان الأندلسي، ج٤، ص١٩٥٨.

(٣) شرح المفصّل، ابن يعيش، ج٢، ص٢٢٧.

(٤) شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك، ص٢٢٩.

(٥) المحصول في شرح الفصول، ابن إياز البغدادي، تحقيق الدكتور شريف عبد الكريم الجار، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١ ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م، ج٢، ص٨٩٨.

العطف على المرفوع بحرف عطف بعينه ، قال ابن بابشاذ : "جميع حروف العطف إذا عطف بها على الضمير المرفوع المتصل بالأفعال أو ما يجري مجراها لم يحسن ذلك العطف إلا بعد تأكيد المضمر المرفوع [١].

ويُفهم من كلامه أن جميع حروف العطف صالحة للعطف بها على المضمر المرفوع المتصل بالأفعال أو ما يجري مجراها ، وأن العطف على الضمير المرفوع لا يختص بحرف عطف بعينه ، فالعطف بالواو وهو الغالب وقد ورد في الأمثلة السابقة ، ومن أمثلة العطف بـ(أو) قول الشاعر[٢] :

ولستُ بنازلٍ إلا ألمّتْ * برَحلي أو خيالتُها الكذوبُ

والشاهد فيه : (خيالتها) معطوف على الضمير المسستر في (ألمت)، وجاز مع عدم تأكيد المستتر بمنفصل لوجود الفصل قبل حروف العطف ، وهو قوله (برَحلي) ، غير أن الكلام طال بقوله (برَحلي) فناب طوله عن التأكيد ومنه قولهم : "إذا طالبوا أو واحدٌ منهم" فواحد معطوف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ولا توكيد[٣].

---

(١) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) للخفاجي المصري، دار صادر بيروت ، ج٣ ، ص٢٤٧.

(٢) من شواهد تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق الدكتور عباس مصطفي الصالحي ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م ، ص٣٢١ ، وينظر : خزانة الأدب ، البغدادي ج٥ ، ص١١٩، والخيالة : الطيف.

(٣) المطلع على الفاظ المقنع ، البعلي ، تحقيق : محمود الأرناؤط وياسين محمود الخطيب ، مكتبة السوادي للتوزيع ، ط١ ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م ، ص٤٥٦.

المحور الثاني

العطف على الضمير المنصوب المتصل

يرى المكُّودي أنَّ العطف على الضمير المنصوب يرد بلا فصلٍ فاشياً ومنصوباً على الحال من الضمير، مستأنساً بقول ابن مالك: [١]

بِعطفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَد بَقِى * مَعمُولُهُ دَفعاً لِوَهمٍ اتُّقِى

ويعني ذلك ورود العطف على العامل المحذوف الذي بقى معموله، وذلك كقول الشاعر: [٢]

عَلفْتُها تبناً وماءً بارداً * حتّى غَدتْ همّالةً عيناها

فالشاهد هنا: (علفتها تبناً)، فالهاء في (علفتها) مفعول أول و(تبناً) مفعول ثانٍ والواو التي بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره: وسقيتها، عامل فيما باشرته الواو في اللفظ وهو (ماء)، إذ لا يجوز أن تكون (ماء) معطوفاً على (تبن) لعدم اشتراكه معه في العامل، ومن كونه مفعولاً معه لتعذُّر المعية فيه[٣]. ولعلَّ هذا المعنى هو ما أشار إليه سيبويه متحدثاً عن العطف على الضمير المنصوب: "أمّا ما يحسن أن يشركه المظهر فيه فهو المضمر المنصوب نحو قولك: (رأيتُك وزيداً، وإنّك وزيداً منطلقان)[٤]، وهنا يكون العطف بلا فاصلٍ بين العاطف والمعطوف، وذهب الأشموني

---

(١) ألفية ابن مالك ، ص ٢٦٥ .

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج٢ ، ص٦١٢ ، ومغني اللبيب ، ج١ ، ص٨٢٨ ، خزانة الأدب ، ج٣ ، ص١٤٠ .

(٣) شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك، ص٢٣٠.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج١، ص٣٨٩.

إلى أنّه قد يأتي العطف بفاصلٍ بين العاطف والمعطوف بالمفعول كما في قوله تعالى: (يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ)[1][2].

ويرى الباحث أنَّ المكُّودي وسيبويه والأشموني لم يذكروا في نصوصهم السابقة واحداً من مسوغات هذا العطف وقد ذكرها أبو حيّان موضحاً سبب صحة العطف على المنصوب أنَّ الضمير في: (أكرمتُك وأعطيتُك وكلمتُه) فضلة يمكن الاستغناء عنه في الكلام، ويمكن حذفه جوازاً فتقول: (أكرمتُ وأعطيتُ) فإذا عطفت عليه نحو: (أكرمتك وزيداً وكلمته وخالداً)، جاز العطف عليه دون توكيدٍ ولا أي فاصلٍ آخر بين المعطوف والمعطوف عليه، وإن أُكِّد أو فُصل بأي فاصلٍ ثمّ عُطف عليه كان أفضل وأولَّى[3].

إذن، لا يتعارض رأي سيبويه وأبي حيّان فكلاهما قد ذهب إلى جواز العطف على الضمير المنصوب، واختار ابن مالك وابن هشام الأنصاري القول بجواز وصحة العطف على المتصل المنصوب مطلقاً بلا شرط نحو: (إيَّاك والأسد)[4]، ونحو قوله تعالى: (جَمَعۡنَٰكُمۡ وَٱلۡأَوَّلِينَ)[5].

وقال أبو سعيد السيرافي: "لا خلاف بين النحويين في العطف على الضمير المنصوب"[6]، ووافقه السيوطي بقوله: "أمّا ضمير النصب فيجوز العطف عليه فلا

---

(1) سورة الرعد، الآية (٢٣).

(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٤، ص٥٢٨.

(3) مواقف أبي حيّان النحوية من متقدمي النحاة في أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط، جمعاً ودراسةً، الزهراني، ص١٠٨٥.

(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٤، ص٥٦٥، ويُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج٣، ص٣٤٦.

(5) سورة المرسلات، الآية (٣٨).

(6) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٤، ص٥٣٤.

فصل اتفاقاً؛ لأنَّه كالجزء من الفعل، كما أنّه لم يتصل بالفعل اتصالاً مباشراً بخلاف ضمير الرفع والجرّ"[١].

تعقيب

ومن خلال استعراض هذه الآراء لاحظ الباحث أنَّه لا يوجد خلاف بين العلماء في العطف على الضمير المتصل المنصوب بل هنالك شبه إجماع حوله، وأمّا ما ذكره أبو حيّان – الذي أدرك بحسه اللّغوي مسوغات هذا العطف وسبب جوازه – فيأتي في سياق التوسع في هذا الباب إذ لم يرد من بين الآراء النحوية ما يُشير إلى منع التأكيد أو الفصل، ولعلَّه قد أفاد في ذلك.

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج٣، ص١٨٩.

المحور الثالث:

العطف على الضمير المخفوض

اختلف النحاة في عطف الاسم على الضمير المخفوض ومسوغات هذا العطف، حيث ذكر المكُّودي معلّقاً على كلام ابن مالك: [١]

وَعَودُ خَافِضٍ لَدَى عطفٍ عَلَى * ضَمِيرِ خَفضٍ لاَزِماً قَد جُعِلا

أنَّ عطف الاسم على الضمير سائغ ولكنّه يلزم إعادة الخافض ويشمل ذلك المخفوض بالحرف نحو قولك: (مررتُ بك وبزيدٍ)، والمخفوض بالاسم نحو: (جعلت بينك وبين زيدٍ)، إلَّا في الضرورة فإنَّها غير لازمة، وهذا مذهب جمهور البصريين[٢].

وقال ابن جني: "إن كان المضمر مجروراً لم يُعطف عليه إلَّا بإعادة الجار، تقول: (مررتُ به وبزيدٍ)، فإذا قلت: (مررتُ بك وزيدٍ) كان لحناً"[٣]، وذهب سيبويه إلى نفس الرأي وزاد عليه بقوله: "وممّا يصحُّ أن يشرك المظهر علامة المضمر المجرور قولهم: (مررتُ بك وزيدٍ)، وكرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله، لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنّها لا يُتكلم بها إلَّا معتمدة على ما قبلها، وأنّها بدل من اللفظ بالتنوين فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم[٤].

إذن، البصريون متفقون على عدم جواز صحة عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض وعدّوه من القبيح وأُستثنى من ذلك ما كان على سبيل الضرورة الشعرية،

---

(١) ألفية ابن مالك ، ص ٢٦٤.

(٢) شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك، ص٢٣١.

(٣) اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م، ص٩٧.

(٤) الكتاب، سيبويه، ج١، ص١٦٨.

فقال سيبويه: "وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر"[١]، فقد منع سيبويه عطف الاسم المرفوع على الضمير المرفوع، والاسم الظاهر المخفوض على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض كقولك: (فعلتُ وعبدُ الله) وقولك: (مررتُ بك وزيد)، لكنّه جوَّزهما في الضرورة الشعرية.

وأيَّد ابن السراج قول ابن جني وسيبويه بقوله: "أمَّا المخفوض فلا يجوز أن يُعطف عليه الظاهر وذكر المثال السابق؛ لأنَّ المخفوض ليس له اسم منفصل يتقدم ويتأخر كما المنصوب"[٢]، وعند الجرمي يجب العود كذلك إذا لم يُؤكّد، أما إذا أُكّد نحو: (مررتُ بك أنت وزيد ومررتُ به نفسه وزيدٍ، ومررتُ بهم كلّهم وزيد) فلا يجب إعادة الضمير[٣].

وهنا لاحظ الباحث عدم تعارض كل الأقوال السابقة على وجوب إعادة الضمير المخفوض، إلَّا في الضرورة المانعة لذلك فإنّها لا تلزم الإعادة، ولعلَّ وجه إعادة الضمير عند من أجازه؛ أنّك إذا قلت: (مررتُ بزيدٍ وعمرٍو) ففي ذلك فصل، وفي هذه الحالة قد يكون الكلام على فعلين: (مررتُ بزيدٍ على حدته ومررتُ بعمرٍو على حدته)، أو أن يكون الكلام على فعلٍ واحد، يعني أن يكون: (مررتُ بزيدٍ وعمرٍو) على مرورٍ واحد، وتقول في النفي: (ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمرٍو) فتكرر الفعل[٤].

---

(١) الكتاب، سيبويه، ج٢، ص٣٨١.

(٢) الأصول في النَّحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ١٩٨٨م، ج٢، ص١١٩.

(٣) همع الهوامع، السيوطي، ج٣، ص١٩٠.

(٤) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج١، ص٢٢٣.

ويتبين ممّا سبق أنَّ سبب إعادة الجار عند بعض النحاة لأنَّ المخفوض ليس له اسم منفصل في الكلام، فهو واجب ولازم إذا لم يُؤكّد، أمّا إذا أُكِّد الضمير فلا يلزم إعادة الضمير. وإلى عكس ذلك – أي إعادة الضمير – ذهب الكوفيون ما عدا الفرّاء ويونس والأخفش إلى الإجازة مطلقاً وإنَّ إجازة الضمير غير لازمة وقالوا: "الدليل على جوازه أنّه جاء في القرآن الكريم وكلام العرب"[١]، وبنوا حجتهم على أنَّ ضمير الخفض شبيه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كالتنوين، ومن حق المتعاطفين أن يصلحا لحلول كلّ واحدٍ منهما محل الآخر، وضمير الخفض لا يصلح لحلول محل المعطوف، فامتنع العطف[٢]، وقد صحّح ابن مالك كلام الكوفيين، وذكر بأنَّ شبه الضمير بالتنوين لو مُنع من العطف لمُنع من التوكيد، والإبدال منه كالتنوين ولا يُمنعان بإجماع، وأنَّ الحلول لو كان شرطاً لم يجز نحو: (رُبَّ رجلٍ وأخيه وكلّ شاة وسخلتها بدرهمٍ)، ونحو ذلك ممّا لا يصلح فيه الحلول[٣]، كما خالف رأي البصريين بقوله:[٤]

وَلَيس عِندِي لاَزِماً إذ قَد أتَى * فِي النّثرِ وَالنَّظمِ الصَّحِيحِ مُثبَتَا

وقد استدلَّ على اختياره بما جاء في النظم والنثر[٥]، ووافقه المكُّودي[٦].

تعقيب:

وهنا يتضح أنَّ ابن مالك يقف مع الرأي الذي يراه مناسباً، فنراه أحياناً يميل إلى مذهب الكوفيين أو غيرهم على قدم المساواة معتمداً على الحجج والأسانيد الصحيحة

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج٢، ص١٤ – ١٥.

(٢) همع الهوامع، السيوطي، ج٣، ص١٨٩.

(٣) المرجع نفسه ، ج٣ ، ص١٨٩.

(٤) ألفية ابن مالك ، ص ٢٦٤.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، دمشق، ط٢ ١٩٨٥م، ج٣، ص٢٣٩.

(٦) شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك، ص٢٣١.

ولكنّه في الوقت نفسه لم يجد مندوحة من مخالفتهم أو تصحيحهم إذا ارتأى ما يوجب ذلك، وليس أدلَّ على ذلك من تنبيهه وتصحيحه لهم في مسألة عدم جواز العطف على ما حلَّ محل الضمير وهو شبه الضمير إذا كان شرطاً، فهو لم يترك الباب موارباً للحلول ولكنَّه يضع لذلك حدوداً.

وما عدَّه ابن مالك والكوفيون لازماً لم يذكره غيرهم، ممّا يُستنتج منه جواز العطف، كما أشار إلى ذلك ابن هشام الأنصاري مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[١]، وقال: "إذ ليس العطف على (السبيل)؛ لأنّه صلة المصدر وقد عُطف عليه (كفر)، ولا يُعطف على المصدر حتى تكتمل معمولاته"[٢]. ووافقه ابن عصفور بإجازته للعطف بدون إعادة الخافض، والسبب الذي اعتمد عليه في ذلك أنَّ ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله، كما أنَّ إعادة الخافض قد تؤدي إلى عطف اسم وحرف الاتصال بما قبله، كما أنَّ إعادة الخافض قد تؤدي إلى عطف اسم وحرف على اسم وحرف مثله[٣]، ومثله فعل الزمخشري في منعه للعطف على المخفوض وعلّل الخفض في قول رؤبة: "خيرٌ وعافاك الله"، بجرّ كلمة (خير) بحرف قسم مضمر[٤]، أمّا ابن يعيش فقد عرض رأي الزمخشري في هذه المسألة حيث شرح شرح كتاب المفصّل في صنعة الإعراب ولكنَّه لم يقل رأيه بالرفض أو القبول[٥]، كما يمتنع ذلك عند المازني وذلك لأنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه فلا يجوز عنده

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢١٧).

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج٣، ص٣٤٩.

(٣) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج١، ص٢٠٢.

(٤) الكشاف، الزمخشري، ص٢٨٨.

(٥) شرح المفصّل، ابن يعيش، ج٢، ص٢٨٢.

مسألة حتى يجوز قبلها، إذ كل واحد منهما بمنزلة الآخر[١]، وفي السياق نفسه ذهب السيوطي إلى أنَّه لا يجب عود الجار في العطف لورود ذلك في الفصيح بغير عود[٢]، كما نجد أن أبا سعيد السيرافي يلمح من خلال كلماته وهو يتناول في شرحه هذي القضية اللغوية في كتاب سيبويه أنه يقف مع جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض ويعلل رأيه هذا بأنه كثيرٌ في الشعر العربي، وهو يخالف بذلك ما قاله سيبويه والمبرد اللذان منعاه مطلقاً ؛ إلا في الضرورة الشعرية[٣] وتابعه ابن عقيل الذي سمح به دون شرطٍ أو قيدٍ، وخالف بذلك جمهور النحاة، وعلّل رأيه بوجود كثير من الشواهد المسموعة، واستدلَّ بقول الشاعر[٤]:

فاليومَ قرَّبتَ تهْجُونا وتَشْتُمُنا * فاذْهبْ فما بكَ والأَيَّامِ من عَجَبِ

والشاهد فيه قوله : بك والأيام ، حيث عطف قوله : (الأيام) على الضمير المخفوض.

وقول الشاعر[٥]:

أُكرُّ على الكَتِيبةِ لا أبالي * أفيها كان حَتْفي أم سِواها

---

(١) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج١، ص٢٠٢.

(٢) همع الهوامع، السيوطي، ج٣، ص١٨٩.

(٣) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، (أبوسعيد الحسن بن عبدالله المرزبان) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي وعلي سعيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ٢٠٠٨م ، ج٣ ، ص١٤٥ .

(٤) البيت لم يعز لأحد ، من شواهد الكتاب ، سيبويه ، ج١ ، ص٣٩٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص١٦٩، ج٣، ص١٠٩ ، قربت : أخذت .

(٥) ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمع وتحقيق : الدكتور يحيى الجبوري أستاذ بجامعة قطر قطر ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ١٤١٢هـ-١٩٩١م ، ص٢٧.

فقد عطف (سوى) بـ(أم) على الضمير في (فيها) والتقدير : أم في (سواها) [١]، ومن ذلك ما أنشده الفراء[٢] :

هّلا سألت بذي الجماجِم عَنْهم * وأبي نعيمٍ ذي اللّواء المُحرّقِ

الشاهد فيه : عنهم وأبي نعيمٍ ، حيث عطف قوله: أبي نعيمٍ بالواو على الضمير المتصل المجرور بـ(عن) من غير إعادة الخافض[٣] .

ومن ذلك ما ذكره ناظر الجيش عن عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال : "إنّما مثلُكُم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراطٍ قيراط" [٤] .

وموطن الشاهد : جرّ اليهود بالعطف على الضمير في (مثلكم) [٥] ، ونظير ذلك من الشواهد قوله[٦] :

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص٣٤٩ ، ويُنظر : شرح التسهيل ابن مالك ، ج٣ ، ص٣٧٧ ، ويُنظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٤ ، ص ٥٥٢ .

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، ج٢ ، ص٣٥ ، وخزانة الأدب ، البغدادي ج٥ ، ص١٢٥.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، ج٢ ، ص٣٥ .

(٤) صحيح البخاري ، البخاري ، (محمد بن إسماعيل بن عبدالله الجعفي) ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، ط١ ، حديث رقم ٣٨٣٦ .

(٥) شرح التسهيل المسمى بـ(تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ، ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري ، دراسة وتحقيق : علي محمد فاخر وآخرين ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، ط١ ١٤٢٨هـ ، ج٧ ، ص٣٥٠٠ .

(٦) من شواهد شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، ج١ ، ص٢٠٤، ومنهم من نسبه لمسكين الدارمي ومنهم من أوردهم بلا نسبة ، وينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ، إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م ، ج٥ ، ص٦٠ ، السواري: جمع سارية وهي الأسطوانة (العمود) ، الغوط : جمع غائط وهو المطمئن من الأرض ، نفانف : ←←←

نُعلّقُ في مثل السّواري سُيوفَنا * فما بَيْنها والأرضِ غُوطٌ نفانِفُ

والشاهد فيه : فما بينها والأرض ، حيث عطف الأرض بالواو على الضمير المتصل المخفوض بإضافة الظرف وهو قوله : (بين) إليه من غير إعادة العامل ، وكان الأصوب أن يقول بينها وبين الأرض[1] .

ويري ابن الأنباري أن هذا التأويل لا يصح قولاً واحداً ، فلا حجة فيه لأنه ليس مجروراً على ما ذكروا ؛ وإنما هو مجرور على تقدير تكرير (بين) مرة أخرى ، فكأنه قال : وما بينهما وبين الكعب ، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها [2] .

ومن ذلك قوله تعالى: (لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ)[3]، والتقدير: يؤمنون بالكتب والمقيمين الصلاة[4]، ومنها قوله تعالى: (وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ)[5]، وأيضاً فقد مال إلى هذا الرأي وذكر الأمثلة نفسها الأشموني[6] والمكُّودي[7]، وقد ردَّ أبو حيّان الأندلسي على من منع العطف على الضمير المخفوض إلَّا بإعادة الخافض

→→→

جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى فهو نفنف ، والمعنى هنا : واسعة ، ورواية البيت: نُعلّقُ في بعض السواري سيوفَنا * وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانفُ.

(1) من شواهد شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، ج١ ، ص٢٠٤، وينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ، إميل بديع يعقوب ، ج٥ ، ص٦٠ .

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، ج٢ ، ص٤١ .

(3) سورة النساء، الآية (١٦٢).

(4) تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج٢، ص١٤٤.

(5) سورة الحجر، الآية (٢٠).

(6) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٥، ص٥٥٢.

(7) شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك، ص٢٣١.

قائلاً: "ما ذهب إليه البصريون من امتناع العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض غير صحيح، بل الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون في ذلك"[١].

ولعلَّ في رد أبي حيّان انتصاراً للكوفيين، والذي أراه راجحاً أنَّهم على حق، وما ذهبوا إليه أولى وأفضل استناداً إلى قوة حجتهم وورود ذلك في القرآن الكريم والكلام العربي الفصيح.

وقد اختار هذا الرأي ابن مالك ودعمه بشواهدٍ من الكلام المنثور والمنظوم، وقد تابعه جماعة منهم في ذلك ابن هشام الأنصاري وابن عصفور وابن عقيل والأشموني والمكُّودي وهم أنفسهم شُرَّاح الألفية، ممّا يؤكّد أنَّ لابن مالك أثراً في هؤلاء العلماء فضلاً عن أنّه لا يتقيد بمذهبٍ واحد بل يأخذ من كلّ المذاهب ثمّ يقرر ما كان أقرب إلى المنطق اللُّغوي، ويُبدي رأيه في بعض المسائل حينما تقتضي الضرورة ذلك معتمداً على الترجيح والتصحيح، وإزاء ذلك قد يتخذ لنفسه موقفاً خاصاً يخالف فيه جمهور النحاة ويكشف عن وجه الحقيقة ويجلو مخبوءها.

أمّا قوله تعالى: (وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ)[٢]، ففيه خلافٌ فهو يتخرَّج على القسم عند بعض النحاة أو يتخرَّج أن يكون من باب حذف حرف الخفض لنيابة حرف العطف منابه[٣]، وقد أنكر المبرّد[٤] هذه القراءة بخفض (الأرحام) على رأي الجمهور واختار ابن مالك القول بعدم الجواز[٥]، ويرى ابن جني أنَّ (الأرحام) مجرورة مجرورة بحرف الخفض المحذوف، وتأويل الكلام عنده: "واتقوا الله الذي تساءلون به

---

(١) تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج٢، ص١٤٤.

(٢) سورة النساء، الآية (١).

(٣) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج١، ص٢٠٤.

(٤) الكامل في اللُّغة والأدب، المبرّد، مؤسسة العارف، بيروت، ج٢، ص٧٤٩.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٣، ص١٠٨.

وبالأرحام"[1]، أمّا ابن يعيش فأشار إلى أنَّ هذه القراءة تحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكني المخفوض أحدهما: أن تكون الواو واو قسم، وهم يقسمون بالأرحام ويعظّمونها، والوجه الثاني: أن يكون قد اعتقدوا أنّ قبله (ياء) ثانية حتى كأنَّه قال: (وبالأرحام) ثمّ حذف الياء لتقدّم ذكرها[2]، واعترض ابن الأنباري زاعماً أنَّ (الأرحام) مخفوضة بالقسم وليس بالياء[3]، وخطّأ خفض (الأرحام) في هذه القراءة الزّجاج بقوله: "فأمّا الجرُّ في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلَّا في اضطرار شعرٍ وخطأٌ أيضاً في أمر الدين عظيم)[4]، ومثله فعل الزمخشري وأبو علي الفارسي حيث ذهبا لتضعيفها بحجة أنّ الجرّ على عطف الظاهر على المضمر ليس بسديد لأنَّ المضمر المتصل متصل كاسمه والخافض والمخفوض كشيءٍ واحد فكانا شديدي الاتصال فلمّا اشتدّ الاتصال لم يجز، وهذا ضعيفٌ في القياس وقليلٌ في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن[5].

تعقيب

وبناءً على أقوال العلماء في هذه الآية فقد تبيَّن أنَّ هنالك شبه إجماع على عدم جواز خفض (الأرحام) عطفاً على الضمير المخفوض، وبما أنَّ القرآن الكريم يعدُّ المصدر الأول للاحتجاج فيترجّح المذهب القائل بجواز العطف على المخفوض من غير إعادة الخافض وهو مذهب الكوفيين وإليه يميل الباحث لقوة بيانه وسطوع

---

(1) الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمَّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ج١، ص٢٨٥.

(2) شرح المفصّل، ابن يعيش، ج٣، ص٧٨.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، ج٢، ص٤٧.

(4) معاني القرآن وإعرابه، الزّجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده الشلبي، عالم الكتب، ط١ ١٩٨٨م، ج٢، ص٦.

(5) تفسير الكشاف، الزمخشري، تحقيق: عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج١، ص٤٩٣، ويُنظر: الحجة للقُرّاء السبعة، أبو علي الفارسي، دار المأمون للتراث، بيروت، ط١ ١٩٨٤م، ج٣، ص١٢١.

برهانه، وأنَّ القراءة سُنّة متبعة لا يمكن ردّها كما لا يجوز أن نخضع القرآن الكريم للأقيسة النَّحوية، وأنَّ ما ورد من آراء وشواهد للعلماء يكفي لتجويز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بإعادة الخافض وبدونه.

الخاتمة

الحمدُ لله الذي أعطى كلّ شيء خلقه ثمَّ هدى، ومن حدَّث بنعمته وشكر له الفضل فقد اهتدى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه خير الورى وبعد:

يُعدُّ شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك واسطة العقد من بين شروح الألفية، فقد سلك صاحبه طريقةً وسطاً بين الإسهاب الممل والاختصار المخل كما كان شرحه قصداً وسطاً بين شروح الألفية على كثرتها حيث اتسم بالبيان والشمول، فجاء هذا البحث الموسوم بـ: آراء النحاة في العطف على الضمير عند المكُّودي في شرحه لألفية ابن مالك، لمناقشة هذه الظاهرة وبيان الأحكام المتعلقة بها، وقد تمَّ التوصُّل فيه إلى أهم النتائج التي يمكن إبرازها على النَّحو التالي:

* كشف البحث عن تميُّز المكُّودي بالدقة في نقل الآراء والقدرة على التحليل، حيث لم يعمد إلى نقل كلام ابن مالك حرفياً ولكنّه كان يسدد ويقارب ثمّ يدلي برأيه، كما بدا حرصه على متن الألفية من حيث الترتيب والمناقشة والتحليل.
* أوضح البحث أنَّ العطف على الضمير المرفوع الظاهر أقوى من العطف على الضمير المستتر، وأنَّ العطف على الظاهر المكوّن من حرفين أقوى من الظاهر المكوّن من حرفٍ واحد بغض النظر عن الفصل بالتوكيد أو غيره.
* عرَّف البحث بالفرق بين العطف على الضمير المرفوع المتصل بالتأكيد وما يسد مسد التأكيد كما أوضح الفرق بين العطف على الضمير المستتر والظاهر.
* بيَّن البحث أنَّ العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض هو على الأرجح، لسلامته من كثرة الاعتراضات عليه، فمنهم من أجازه بدون شرطٍ وبنى موقفه على مجيئه في القرآن الكريم وكلام العرب الموثوق بهم وهو مذهب الكوفيين، وأنَّ سبب إجازته لأنَّ المخفوض ليس له اسم منفصل في الكلام يتقدم

ويتأخر، ومنهم من منعه إلَّا في الضرورة الشعرية وهو مذهب البصريين، فالكوفيون لا يلزمون إعادة الخافض بينما البصريون يلزمون ذلك.

* لا اختلاف بين النحاة في مسألة توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل، مرفوعه ومنصوبه ومخفوضه كما ثبت في البحث، أمّا العطف على الضمير المستتر من غير تأكيد فلم يسلم من كثرة الاعتراضات عليه بل استدلوا على ضعفه لأنّه لا صورة له في النطق ولا حيز له في الكلام.

* تابع المكُّودي ابن مالك في مسألة إجازة العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل ولا تأكيد، واستطاع أن يخرج بهذا الحكم من باب الضرورة إلى سعة الاختيار وقد أبدى قدرةً وتوفقاً من خلال تبريره لعدم قبوله العطف على الضمير المرفوع بغير فاصل كما برّر لموقفه من العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض.

* أكَّد البحث أنَّه لا يوجد اختلاف بين النحاة في العطف على الضمير المنصوب، والسبب في ذلك عدم اتصال هذا الضمير بالفعل اتصالاً مباشراً كالحال مع الضمير المرفوع والمخفوض، حيث لم يظهر للباحث أيّ اعتراض على عدم الفصل بفاصل إلَّا في إطار التوسُّع في المسألة.

* أثبت البحث أنَّ الاختلاف بين المكُّودي وبقية النحاة في قضية العطف على الضمير المرفوع والمخفوض لم يكن خلافاً في مسائل رئيسة ولكنَّه خلافاً في أمورٍ فرعية.

* أثبت البحث أن المكُّودي كان ذا شخصية مستقلة في طرح قضاياه النحوية يرجّح أقواله بالدليل والبرهان.

* لم يحدّد النحاة الفاصل بشكلٍ دقيق ولكنَّهم توسعوا في الفواصل التي تسدّ مسد الضمير الذي يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

* تلاحظ من خلال البحث متابعة ابن مالك للكوفيين في قضية العطف على الضمير، ولا يعني ذلك أنَّه ينتمي لمذهب معيّن ولكنّه يبدي رأيه ويختار ما هو أقرب إلى المنطق والصواب معتمداً على الترجيح والتصحيح، وإزاء ذلك قد يتخذ لنفسه موقفاً خاصاً يخالف فيه جمهور النحاة، كما برز تأييد شُرّاح الألفية له في كثير من القضايا ممّا يؤكّد أنَّ لابن مالك أثرٌ في هؤلاء الشُّرَّاح.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني، المطبعة الأميرية الكبرى، مصر، ط٧ ١٣٢٣هـ.
- الأصول في النَّحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، الأصفهاني الباقولي، تحقيق ودراسة: الأستاذ إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط٤ ١٤٢٠هـ.
- أعلام المغرب والأندلس، إسماعيل بن الأحمر بن الوليد، تحقيق: محمَّد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٦م.
- ألفية ابن مالك ، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي ، تحقيق: دكتور الحسن بن محمد القاسم ، ط٤ ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م .
- أنباء الغمر بأبناء العمر، العسقلاني (الحافظ بن حجر)، القاهرة، ١٩٦٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (الإمام محمَّد عبد الله بن جمال الدين)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط٢ ١٣٩٨هـ – ١٩٨٧م، ودار الكتب العلمية، تحقيق: عادل عبد الموجود والشيخ علي معوض.
- تاريخ المغرب والأندلس، أحمد مختار العبادي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢م.

- التبصرة والتذكرة، أبو إسحاق الصيمري، تحقيق: الدكتور مصطفى علم الدين، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي، ط١ ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق الدكتور عباس مصطفي الصالحي ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
- تفسير الكشاف، الزمخشري، تحقيق: عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- جذوة الاقتباس في ذكر من حلَّ من الأعلام بمدينة فاس، المكناسي (ابن القاضي أبو العباس بن أحمد بن محمَّد)، دار المنصورة للطباعة، الرباط.
- الحجة للقُرّاء السبعة، أبو علي الفارسي، دار المأمون للتراث، بيروت، ط١ ١٩٨٤م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هرون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط٤ ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، الخفاجي المصري، دار صادر، بيروت.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمَّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- درة الحجال في أسماء الرجال، المكناسي، تحقيق: محمَّد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، ١٩٣٠م.
- ديوان جرير بن عطية الخطفي، دار صادر، بيروت.
- ديوان عمرو بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمع وتحقيق : الدكتور يحيى الجبوري أستاذ بجامعة قطر ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ١٤١٢هـ-١٩٩١م .

- ذكريات مشاهير رجال المغرب في الإعلام والأدب والسياسة، عبد الله كنون، تحقيق: محمَّد عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي، دار ابن حزم، ١٤٣٠هـ.
- شرح ابن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين بن عبد الله) على ألفية ابن مالك، تأليف محمَّد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- شرح الأشموني (نور الدين علي بن محمَّد) على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمَّد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط ١٣٥٨هـ – ١٩٣٩م.
- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد محمَّد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح البسيط والتعريف في علم التصريف، محمَّد صالح موسى حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٣٥هـ.
- شرح التسهيل المسمى بـ(تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ، ناظر الجيش (محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ثم المصري) ، دراسة وتحقيق : علي محمد فاخر وآخرين ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، ط١ ١٤٢٨هـ .
- شرح التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور (علي بن مؤمن)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (أبو عبد الله جمال الدين ابن يوسف)، تحقيق: محمَّد محي الدين عبد الحميد، القاهرة.
- شرح كافية ابن الحاجب، ابن جماعة، تحقيق: الدكتور محمَّد محمَّد داؤد، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة.
- شرح الكافية، الرضي الإسترأبادي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، (أبوسعيد الحسن بن عبدالله المرزبان) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي وعلي سعيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ٢٠٠٨م .
- شرح المفصّل، ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي)، المطبعة المنيرية، مصر، ١٩٢٨م.
- شرح المكُّودي (أبو عبد الرحمن بن علي بن صالح) على ألفية ابن مالك، في علمي النَّحو والصرف، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.
- العين، الخليل (أبو عبد الله الخليل بن أحمد الفراهيدي)، تحقيق: مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، وزارة الأوقاف والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.
- صحيح البخاري ، البخاري ، (محمد بن إسماعيل بن عبدالله الجعفي) ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة .
- صحيح مسلم (أبو الحسن أبو الحجاج القشيري النيسابوري)، القاهرة، ١٩٦٠م.
- صلة الخلف بموصول السلف، السوسي (شمس الدين أبو عبد الله بن سليمان الراوندي)، تحقيق: محمَّد حجي، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨م.
- الكامل في اللغة والأدب، المبرّد، مؤسسة العارف، بيروت.

- الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام محمَّد هرون، دار الفكر، والهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ط٣ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة.
- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.
- المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: الدكتور علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
- المحصول في شرح الفصول، ابن إيّاز البغدادي، تحقيق: الدكتور شريف عبد الرحمن النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١ ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
- المحور الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- المطلع على ألفاظ المقنع ، البعلي ، تحقيق : محمود الأرناؤط وياسين محمود الخطيب ، مكتبة السوادي للتوزيع ، ط١ ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م .
- معاني القرآن وإعرابه، الزّجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده الشلبي، عالم الكتب، ط١ ١٩٨٨م.
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، دار العلم للملايين، ط٢ ١٩٨٢م.
- المعجم المفصل في الشواهد العربية ، إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

- المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١ ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
- مواقف أبي حيّان النَّحوية من متقدمي النحاة في أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط، جمعاً ودراسةً، علي بن محمَّد بن سعيد، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، إحياء التراث العربي، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.